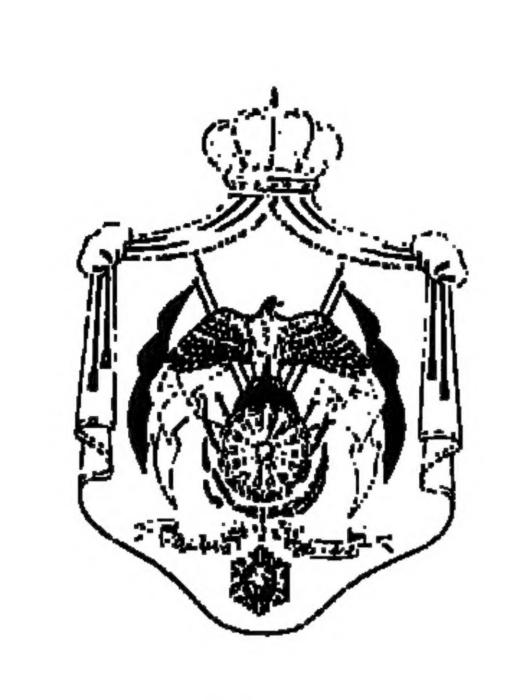


الاشتراك السنوي داخل المملكة : ٣٠ ديناراً اردنياً خارج المملكة : ٧٠ ديناراً اردنياً ثمن النسخة الواحدة – دينار اردني

طبعت في المطابع العسكرية **** البيع والتوزيع ~ وزارة المالية – الجريدة الرسمية ص.ب ٨٥



الجريحة الرسمية

المملكة الأرحنية الماشمية تصدر عن رئاسة الوزراء/مديرية الجريدة الرسمية

فهرس العدد ٤٥٤٤ **** الصادر بتاريخ ٥/٥/٢٠٠٢

قرار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين





الجريدة الرسمية

قرار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٢ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بموجب كتابه رقم غ١٩٩/١٥ تاريخ ٢٠٠٢/٤/٣٠ برئاسة الاستاذ محمد صامد الرقاد رئيس محكمة التمييز وعضوية الاستاذ علي الهنداوي رئيس ديوان التشريع والرأي في رئاسة الوزراء والاستاذ بادي الجراح عضو محكمة التمييز والاستاذ اديب الجلامده عضو محكمة التمييز والسيد عمر نعيرات مدير الشؤون القانونية في وزارة الصناعة والتحارة ، للنظر في تفسير الفقرة (د) من المادة (١٨) من نظام الغرف الصناعية رقم (٥٩) لسنة ١٩٦١ وبما يجيب على الاسئلة التالية :-

اذا قدم اكثر من نصف اعضاء مجلس ادارة الغرفة استقالتهم فهل تنتج الاستقالة اثرها وتعتبر نافذة بمجرد تقديمها ام يشترط قبولها من جهة معينة ؟ وهل يجوز الرجوع عن هذه الاستقالة لاي من اعضاء المجلس بما في ذلك رئيسه ؟ واذا كانت الاستقالة نافذة فهل يعتبر تاريخها هو التاريخ الذي يفقد فيه مجلس الادارة نصابه القانوني ؟

وبعد الاطلاع على احكام نظام الغرف الصناعية المشار اليه اعلاه وتدقيق نص الفقرة (د) من المادة (١٨) من هذه النظام تبين انها لم تنص على مرجع معين تقدم اليه استقالة اعضاء المجلس يكون له صلاحية النظر فيها واتخاذ قرار بشأنها بالقبول او الرفض كما لم ترد الاشارة في احكام النظام الى مثل هذا المرجع .

يستخلص مما جاء اعلاه مايلي :-

ان تقديم أي من اعضاء مجلس ادارة غرفة الصناعة بمن فيهم ، رئيس الغرفة ،
استقالته من المجلس ، يعتبر تخلياً وبمحض ارادته عن عضويته في المجلس وانتهاء علاقته بهذه العضوية مما يجعل من هذه الاستقالة نافذة حكماً .

